

تحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق وأثره في اجمالي الدين العام خلال المدة 2004-2023 دراسة قياسية تحليلية

خورشيد أحمد محمد⁽¹⁾ روزان علي لازكين⁽²⁾ كوفان تمر غازي⁽³⁾

¹قسم العلوم الاقتصادية/ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو اقليم كردستان – العراق

²قسم تقنيات ادارة الاعمال/ كلية تقنية زاخو جامعة دهوك التقنية اقليم كردستان – العراق

³قسم العلوم الاقتصادية/ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو اقليم كردستان - العراق

المستخلص

يهدف البحث الى قياس وتحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق وأثره في تخفيض اجمالي الدين العام من خلال بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي مع اجمالي الدين العام خلال المدة 2004-2023. وقد استعمل البحث البيانات السنوية من مصادرها الرسمية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية. وافترض البحث الى وجود انضباط مالي في العراق وله أثر ايجابي ومعنوي احصائياً على تخفيض إجمالي الدين العام في العراق في الاجلين القصير والطويل. واعتمد البحث على المنهج الاستنباطي (Deductive) من خلال الادبيات الاقتصادية كأساس لتحليل العلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي والدين العام، وكذلك استعمال التحليل الوصفي والاسلوب التطبيقي (الكمي) باستعمال الأساليب القياسية الحديثة منها اختبارات جذر الوحدة، والتكامل المشترك، والعلاقة السببية، لبيان أثر مؤشرات الانضباط المالي على الدين العام في العراق. والنتائج التي توصل اليها البحث الى وجود علاقة طردية معنوية احصائياً بين اجمالي الدين العام ومؤشرات الانضباط المالي في الاجلين القصير والطويل مما يعني زيادة نسبة كل من (الانفاق العام والايرادات العامة وعجز الموازنة والدين العام) من الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة اجمالي الدين العام في العراق. ويوصي البحث الى وضع استراتيجية مستدامة لإدارة الدين العام تبني سياسات مالية تضمن عدم تجاوز الدين العام لمستويات خطيرة، والاعتماد على إعادة جدولة الديون بتكاليف أقل وفترات سداد أطول.

الكلمات المفتاحية: الانضباط المالي ، الدين العام ، العراق.

1.المقدمة:

تعد مسألة الانضباط المالي من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي للبلد، حيث يرتبط الانضباط المالي بقدرة الحكومات على إدارة مواردها المالية بكفاءة، مما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية وتقليل

مستويات العجز والدين العام. وفي هذا السياق، يمثل الدين العام تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة التي شهدتها البلد خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى 2023. فقد تأثر الاقتصاد العراقي بمجموعة من العوامل، أبرزها التذبذب في أسعار النفط، والاضطرابات السياسية والأمنية، فضلاً عن الأزمات المالية العالمية، مما أثر بشكل مباشر على سياسات الحكومة في إدارة الإنفاق والإيرادات العامة. لذلك سوف يتم في هذا البحث تحليل وقياس أثر الانضباط المالي على حجم الدين العام في العراق خلال الفترة المذكورة، من خلال بحث سياسات المالية العامة، ومدى التزام الحكومة بضوابط الإنفاق وعجز الموازنة، وتأثير ذلك على تفاقم أو تقليص الدين العام. كما سيتم تسليط الضوء على الإصلاحات المالية التي تم تبنيها لتحسين كفاءة الإدارة المالية وتحقيق التوازن المالي.

2.1. أهمية البحث:

يكتسب هذه البحث أهمية كبيرة في كونها توضح أثر الانضباط المالي في تخفيض اعباء الدين العام إذ انه أصبح ضرورة ملحة لجميع البلدان لا سيما العراق، وذلك لان الانضباط المالي يعني ان تكون الحكومة متمكنة من الحفاظ على سياستها المالية بشكل كبير ومنسق لكي تستطيع تحقيق الاستقرار المالي. وأن تحقيق انضباط مالي من خلال سياسة مالية مناسبة من شأنها ان تؤدي الى تخفيض الدين العام وتقليل آثارها السلبية على الاجيال القادمة.

3.1. مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات الهيكلية نتيجة عوامل متعددة، من بينها العجز المزمن في الموازنة العامة، والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، والتقلبات الاقتصادية والسياسية، كل هذه العوامل انعكست سلباً سياسة الانضباط المالي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الدين العام، لذلك تتمحور مشكلة البحث في صيغة السؤال التالي: ما مدى مساهمة الانضباط المالي في تخفيض إجمالي الدين العام في العراق خلال المدة 2004-2023؟

4.1. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها الى وجود انضباط مالي في العراق، وله أثر ايجابي ومعنوي احصائياً على تخفيض إجمالي الدين العام في العراق خلال المدة 2004-2023.

5.1. هدف البحث:

يهدف البحث الى توضيح مفهوم الانضباط المالي وما مؤشرات. قياس وتحليل مؤشرات الانضباط المالي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2023. فضلاً عن قياس أثر مؤشرات الانضباط المالي في إجمالي الدين العام في العراق من خلال بناء نموذج قياسي يوضح علاقة المؤشرات الانضباط المالي مع إجمالي الدين العام خلال المدة 2004-2023.

6.1. منهجية البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي (Deductive)، من خلال الاديبيات الاقتصادية كأساس لتحليل العلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي والدين العام، وكذلك استعمال التحليل الوصفي والاسلوب التطبيقي (الكمي) باستعمال الأساليب القياسية الحديثة منها اختبارات جذر الوحدة (Unit Roots)، والتكامل المشترك (Cointegration)، والعلاقة السببية (Granger Causality)، لبيان أثر مؤشرات الانضباط المالي على الدين العام في العراق.

2. الإطار النظري للانضباط المالي والدين العام والعلاقة بينهما

1.2. مفهوم وأهمية الانضباط المالي

يعرف الانضباط المالي بأنه مجموعة من القواعد التي تسترشد بها الحكومة للعمل على تحديد الأنفاق العام بما يتلاءم مع الإيرادات العامة وتحديد نسب العجز والدين العام والعبء الضريبي بما يحقق لاستدامة المالية ويدعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (فرج وعلي، 2019: 487). كما يعبر الانضباط المالي عن قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس ويضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل (عماد و محمد، 2018: 104). وهو بذلك منظور متعدد السنوات بشأن وضع الميزانية ومقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق، بحيث يكون تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانيات المالية المتاحة وليس وفقاً للحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة، الأمر الذي يستلزم المزيد من الاهتمام بالاحتياجات الحالية والمستقبلية (حسان ومراد، 2022: 212).

تكمُن أهمية الانضباط المالي الى حد بعيد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمة الانضباط المالي في الحد من التقلبات الاقتصادية من خلال ضبط مستويات الإنفاق الحكومي والإيرادات، مما يقلل من مخاطر التضخم والركود الاقتصادي. فعندما تتبنى الحكومة سياسات مالية منضبطة، تصبح أكثر قدرة على التعامل مع الصدمات الاقتصادية مثل انخفاض أسعار النفط أو الأزمات المالية العالمية (Blanchard & Perroti, 2002:1330). على العكس في ذلك عند غياب الانضباط المالي يؤدي إلى ارتفاع مستويات العجز المالي، مما يدفع الحكومات إلى زيادة الاقتراض لتمويل النفقات، ومن ثم ارتفاع الدين العام. أما تطبيق سياسات مالية منضبطة فيحد من الحاجة إلى الاقتراض ويضمن استدامة المالية العامة على المدى الطويل (Renhart & Rogoff, 2010: 575).

2.2. طرق قياس الانضباط المالي

يمكن عرض مؤشرات قياس الانضباط المالي كالآتي:

1.2.2. قياس الانضباط المالي عن طريق مؤشر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تختلف الدراسات في تحديد النسبة المثلى للإنفاق الحكومي الذي يؤدي دوراً فعالاً في تحقيق النمو الاقتصادي. فإذا تجاوز الإنفاق الحكومي المستوى الأمثل، قد تكون له آثار سلبية على الاقتصاد. وتشير بعض الدراسات إلى أن النسبة المثلى

للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 25% و35% في أغلب البلدان المتقدمة. أما في العراق بما ان يحتسب من البلدان النامية فإن دور الحكومة في الاقتصاد يُعد أكبر نسبياً، مع اعتبار النسبة المثلث ما بين 30% و35%. وتزداد أهمية هذا الدور في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، ونقص الخدمات، والحاجة إلى زيادة حجم الإنفاق العام لتحفيز الاقتصاد (عبيد و عبد، 2022، 301).

2.2.2. قياس الانضباط المالي عن طريق مؤشر نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن استعمال الإيرادات العامة كأداة لتوضيح مدى تحقيق الانضباط المالي أو غيابه. فهناك قيود تنظم حجم النفقات العامة، تقابلها قيود أخرى على الإيرادات، حيث يتم تحديد الإنفاق العام بناء على الإيرادات المتاحة التي تستطيع الحكومة تأمينها عادةً، يتم تحديد ذلك من خلال وضع حد أدنى للإيرادات يعكس قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها. وفي الوقت ذاته، لا ينبغي للإيرادات الضريبية أن تتجاوز حداً معيناً حتى لا تؤدي إلى أعباء ضريبية مفرطة تؤثر سلباً على الاقتصاد ومن ثم يعتبر استعمال الإيرادات العامة أحد المحاور الأساسية لتحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية. ويشمل ذلك مراعاة العبء الضريبي الكلي على الاقتصاد، الذي يقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (عايب، 2010: 119).

3.2.2. قياس الانضباط المالي عن طريق مؤشر نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه زيادة في الإنفاق العام على الإيرادات العامة للدولة مما يدفع الحكومة لتغطية هذا العجز من خلال اللجوء إلى مصادر مختلفة للتمويل مثل القروض الداخلية والخارجية (عبداللطيف، 2012: 7). العجز في الموازنة العامة يمكن اعتباره مؤشراً على مدى تحقيق الانضباط المالي وفقاً لاتفاقية ماستريخت* مادة (1) التي نصت على أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 3% (جودة وصالح، 2020: 16). ويجب التخطيط للنفقات العامة مسبقاً وفقاً للموارد الاقتصادية المتاحة لضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات وتقليل الفوارق بينهما قدر الامكان.

4.2.2. قياس الانضباط المالي عن طريق مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

على الرغم من أهمية الانضباط المالي إلا أن تحقيق هذا الهدف يواجه العديد من التحديات، بما في ذلك الضغوط السياسية لزيادة الإنفاق العام، وتقلبات الإيرادات الحكومية، والأزمات الاقتصادية العالمية (محمد و عزيز، 2019: 104). ومن ثم، فإن البلدان تفتقد الانضباط المالي على حساب زيادة الإنفاق العام مما يؤدي بدوره إلى زيادة عجز موازنة حكومة الامر الذي يتطلب إلى زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (فيصل واخرون، 2023: 147).

* معاهدة ماستريخت وهي معاهدة تم توقيعها في مدينة ماستريخت الهولندية عام 1992 ، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1993 تعتبر هذه المعاهدة حجر الأساس لتأسيس الاتحاد الأوروبي بالشكل الذي نعرفه اليوم، وأحد أهم جوانبها هو ما يُعرف بمعايير التقارب الاقتصادي أو معايير ماستريخت، التي ترتبط مباشرة بالانضباط المالي للدول الأعضاء. والهدف الاساسي للمعاهدة هي ضمان استقرار مالي وتقدي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتهيئة الشروط المناسبة لإطلاق عملة موحدة (اليورو) من خلال فرض قيود صارمة على العجز المالي والدين العام. واهم شروط الانضباط المالي في المعاهدة هي ان نسبة العجز في الموازنة العامة يجب ان لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الاجمالي.

3.2. مفهوم الدين العام

إن الدين العام يمثل مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة تلجأ إليه البلدان لتمويل نفقاتها العامة عند عجز الإيرادات الأخرى. إذ يعرف بأنه المبالغ التي تلتزم بها البلدان أو إحدى هيئاتها العامة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة العامة مع تعهدا بسداد الدين مع الفوائد المترتبة عليه بعد مدة حسب شروط انشاء هذا الدين (شلال، 2019: 3). كما عرف الدين العام في العراق حسب قانون الادارة المالية والدين العام المعدل بأنه يتضمن كل ديون الحكومة والتي يتطلب دفعها أو دفع فوائدها واصولها من المقترض الى المقرض في تاريخ او تواريخ محددة في المستقبل (محمد وفرحان، 2018: 102).

4.2. انواع الدين العام

1.4.2. الدين العام الداخلي

وهو إجمالي الديون العامة القائمة في ذمة الحكومة والهيئات الرسمية والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني للبلد، أو هو ما تدين به البلدان لمختلف مواطنيها الدائنين، وفي هذا الصدد فإن اصدار الدين المحلي يستند على مجموعة من اعتبارات منها مدى توفر الفائض من المدخرات الحلية في السوق او الفائضة عن حاجة الاستثمار الخاص المحلي، ومدى استعداد هؤلاء المدخرين للاكتتاب في سندات القرض، فضلاً عن المزايا التي تقدمها البلدان التي قد لا تختلف عن السائد في السوق المحلية (السعيد، 2018: 4).

2.4.2. الدين العام الخارجي

يمارس الدين العام الخارجي تأثيراً أقوى من الدين العام الداخلي كونه يتسبب في زيادة جانب الموجودات للمعادلة النقدية، ومن ثم تنعكس آثاره في زيادة عرض النقد في الاقتصاد، وإن انعكاسه على الموازنة العامة يتوقف على مجالات توظيف هذا الدين، فإذا وُظف في مجالات استثمارية منتجة فهذا قد لا يتسبب في إحداث عجز في الموازنة في السنوات اللاحقة لأن تسديد الدين وخدمته سيكون من خلال العوائد المتحققة من ذلك الاستثمار، أما إذا استعمل في مجالات استهلاكية فهذا سيعزز من العجز الحاصل في الموازنة ويفاقم أثره في النشاط الاقتصادي (الكبيسي و شبيب، 2021: 66).

5.2. الاطار النظري للعلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي والدين العام

فيما يلي تحليل للعلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي والدين العام:

1.5.2. نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرها على الدين العام:

تمثل هذه النسبة إجمالي النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد. كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالية ارتفاع الدين العام خاصة إذا كانت النفقات تتجاوز الإيرادات مما يؤدي إلى عجز مالي يتم تمويله من خلال الاقتراض. إذا كان الإنفاق العام موجهاً نحو الاستثمارات الإنتاجية فقد يساهم في تحفيز النمو

الاقتصادي، ومن ثم تقليل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. والعكس صحيح في حالة توجيه الإنفاق العام موجهاً نحو القطاعات الغير الانتاجية. هذه العلاقة أكدت في بحث (Barro, 1990: 105) إلى أن الإنفاق الحكومي غير المنتج يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ويزيد من أعباء الدين العام.

2.5.2. نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرها على الدين العام:

تعكس هذه النسبة مدى قدرة الحكومة على جمع الإيرادات من مختلف المصادر، مثل الضرائب والإيرادات النفطية.... الخ. كلما زادت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، زادت قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها دون الحاجة إلى الاقتراض، مما يقلل من مستويات الدين العام. أما انخفاض هذه النسبة يعني أن الإيرادات لا تكفي لتغطية النفقات، مما يدفع الحكومة إلى الاقتراض لسد الفجوة، ومن ثم زيادة الدين العام. أوضحت دراسة (Tanzi & Zee, 2000: 301) أن الأنظمة الضريبية الفعالة يمكن أن تقلل من الاعتماد على الاقتراض، مما يساعد في تحقيق استدامة مالية على المدى الطويل.

3.5.2. نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرها على الدين العام:

يقيس هذا المؤشر الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهو أحد أهم المؤشرات التي تعكس الانضباط المالي للحكومة. إذا ارتفع عجز الموازنة يؤدي إلى تمويل النفقات من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى تراكم الدين العام. وفي حالة انخفاض العجز أو تحقيق فائض مالي يعزز الاستقرار المالي، ويقلل من الحاجة إلى الاقتراض ومن ثم تقليل الدين العام. أكدت نتائج دراسة (Alesina & Perotti, 1995:207) إلى أن البلدان التي تعتمد على سياسات مالية منضبطة وتمتلك عجزاً منخفضاً تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى وتتمتع باستدامة مالية أكبر.

4.5.2. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرها على الاقتصاد:

تعتبر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً رئيسياً يقيس مدى تحمل الاقتصاد لأعباء الديون الحكومية. إذا كانت نسبة الدين مرتفعة قد يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة خدمة الدين، مما يحد من قدرة الحكومة على الاستثمار في القطاعات الحيوية. أما إذا كانت نسبة الدين منخفضة، يكون هناك مجال أكبر للاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. لذلك أشارت دراسة (Renhart & Rogoff, 2010: 580) إلى أن تجاوز نسبة الدين العام حاجز 90% من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

وأخيراً يمكن القول كلما تحسنت مؤشرات الانضباط المالي، انخفضت الحاجة إلى الاقتراض، مما يساعد في تحقيق استدامة مالية وتقليل الدين العام. على العكس في ذلك إذا كانت المؤشرات تعكس اختلالات مالية، فإن ذلك يزيد من اعتماد الحكومة على الاقتراض، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدين العام وتأثيره السلبي على الاقتصاد.

3. قياس مؤشرات الانضباط المالي في العراق خلال المدة 2004-2023.

يمكن قياس الانضباط المالي في العراق من خلال المؤشرات التالية:

1.3. قياس الانضباط المالي عن طريق مؤشر النفقات العامة:

بما ان العراق يعاني من نقص كبير من الخدمات وارتفاع نسب الفقر والبطالة فضلا عن زيادة حجم القطاع العام من الممكن ان يصل نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي ما بين (30-35%). الجدول(1) يوضح نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004_2023)

الجدول (1) نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023) مليون دينار

السنوات	النفقات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	32,117,491	53,235,358	60.33
2005	26,375,175	73,533,599	35.87
2006	38,806,679	95,587,954	40.60
2007	39,031,232	111,455,813	35.02
2008	59,403,375	157,026,062	37.83
2009	52,567,025	130,643,200	40.24
2010	70,134,201	162,064,566	43.28
2011	78,757,666	217,327,107	36.24
2012	105,139,576	254,225,491	41.36
2013	119,127,556	273,587,529	43.54
2014	83,556,226	266,332,655	31.37
2015	82,813,611	194,680,972	42.53
2016	75,055,865	196,924,142	38.11

34.06	221,665,710	75,490,115	2017
30.07	268,918,874	80,873,189	2018
40.45	276,157,868	111,723,523	2019
34.61	219,768,798	76,082,443	2020
34.15	301,152,818	102,849,659	2021
30.53	383,064,152	116,959,582	2022
43.16	330,046,390	142,435,636	2023
38.67	متوسط النسبة		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، للسنوات (2004-2023).

نلاحظ من الجدول (1) بلغت حجم النفقات العامة عام 2004 الى (32,117,491) مليون دينار، وكانت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي (60%)، وخلال المدة (2006-2008) ارتفعت حجم النفقات العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط في سوق النفط العالمية وزيادة رواتب والاجور، وفي عام 2009 انخفضت النفقات الى (52,567,025) مليون دينار بسبب الازمة المالية العالمية (كاظم، 2016: 439). ليعاود بالارتفاع في الاعوام (2010-2013) ويرجع السبب ارتفاع أسعار النفط ال الذي ادى الى وزيادة في الايرادات النفطية باعتبار اقتصاد العراقي ريعي يعتمد على الايرادات النفطية بسببة (95%)، انخفضت حجم النفقات العامة خلال المدة (2014-2016) نتيجة تدهور الوضع الأمني ودخول دولة في حالة تقشف اقتصادي واقتصره على النفقات العسكرية والزامه بدفع رواتب والاجور. وازدادت حجم النفقات العامة خلال المدة (2017-2019) نتيجة ارتفاع حجم الايرادات النفطية وتحسن الوضع الأمني في البلاد، ثم انخفضت في عام 2020 بسب وباء كورونا (صندوق النقد العربي، 2021: 131). ليعاود بالارتفاع خلال عامي (2021،2022). يلاحظ من الجدول (1) ان نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي سجلت أعلى نسبة لها في عام 2004 (60.33%) اما ادنى مستوى له خلال مدة البحث سجلت في عام 2018 الى (30%). ويلاحظ الجدول (1) ان متوسط نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي (38.67%) تجاوزت نسبة المسموح ويعود السبب في ذلك الى العمليات العسكرية ضد الارهاب والمساعدات المقدمة الى النازحين من ضغوط على الانفاق، اضافة الى ذلك سوء إدارة الاموال العامة وعدم استقرار الاقتصادي وعدم الاتجاه نحو تمويل الانفاق الاستثماري.

2.3. قياس الانضباط المالي عن طريق مؤشر الايرادات العامة:

ان العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة يعبر عن فائض او عجز الموازنة، يمكن وضع قاعدة للايرادات بشكل متناسق مع قاعدة النفقات العامة وبما أنه تم وضع قاعدة 35% من الناتج المحلي كحجم مناسب للنفقات العامة. إذ يمكن اعتبارها نسبة ملائمة للايرادات وما زاد عن تلك النسبة يوجه الى جوانب استثمارية. الجدول (2) يوضح نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004_2023) .

الجدول (2) نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023) مليون دينار

نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الايرادات العامة	السنوات
61.96	53,235,358	32982739	2004
55.08	73,533,599	40,502,890	2005
51.31	95,587,954	49,055,545	2006
48.99	111,455,813	54,599,451	2007
51.11	157,026,062	80,252,182	2008
42.26	130,643,200	55,209,353	2009
43.30	162,064,566	70,178,223	2010
50.07	217,327,107	108,807,392	2011
47.13	254,225,491	119,817,224	2012
41.61	273,587,529	113,840,076	2013
39.57	266,332,655	105386623	2014
37.26	194,680,972	72,546,345	2015
27.85	196,924,142	54,839,219	2016

34.93	221,665,710	77,422,173	2017
39.63	268,918,874	106,569,834	2018
38.95	276,157,868	107,566,995	2019
28.76	219,768,798	63,199,689	2020
36.22	301,152,818	109,081,464	2021
42.21	383,064,152	161,697,437	2022
41.11	330,046,390	135,681,266	2023
42.97	متوسط النسبة		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، للسنوات (2004-2023).

يلاحظ من جدول (2) ان الايرادات العامة خلال مدة البحث (2004_2023) متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع، حيث سجلت الايرادات العامة في عام 2004 (32,982,739) مليون دينار واستمرت بالارتفاع حتى عام 2008، ثم عاود بالانخفاض في عام 2009 ليصل الى (55,209,353) مليون دينار، يرجع السبب في ذلك الى ازمة المالية العالمية وانخفاض في أسعار النفط (البنك المركزي العراقي، 2013: 56). ليعاود بالارتفاع خلال المدة (2010_2013) بسبب استقرار الأمني وزيادة في إيرادات النفطية نتيجة ارتفاع في سعر برميل النفط خلال تلك الاعوام، وفي عامي (2015,2016) انخفضت الإيرادات العامة بسبب تدهور وضع الأمني والسياسي في البلدان وفقدان العراق ثلثي من اراضيها وذلك بسبب سيطرة جماعات الارهابية عليها وخاصة المناطق غنية بحقول النفط، ليؤدي الى انخفاض في الإيرادات النفطية، لترتفع الإيرادات العامة في عامي (2017، 2018) نتيجة ارتفاع في أسعار النفط واستقرار الوضع الأمني، في حين ازدادت إيرادات العامة في عامي 2021,2022 بسبب تحسن في أسعار النفط وانتهاء من ازمة كورونا، ويلاحظ من الجدول (2) ان نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي كانت اكبر من (35%) في أغلب سنوات البحث عدا سنة 2016 بسبب سوء الأحوال الأمنية وكذلك سنة 2020 ذلك بسبب وباء كورونا وأثرها على الاقتصاد والصحة في جميع دول العالم ومنها العراق حيث بلغت نسبة (28.75%). ويلاحظ أيضاً خلال متوسط مدة البحث بلغت نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (42.97%) هذه نسبة مرتفعة تعكس على عدم وجود الانضباط المالي في العراق.

3.3. قياس الانضباط المالي في العراق عن طريق مؤشر عجز الموازنة العامة :

هناك عدد من المعايير التي تحدد تلك النسبة منها ما حددت اتفاقية ماستريخت الخاصة بالاتحاد الاوربي التي حددت العجز بنسبة لا تتجاوز 3% من الناتج المحلي الاجمالي (Piątkowsk, 2014: 24). ولتطبيق ذلك في العراق يجب ان لا تزيد نسبة العجز الى الناتج ان تتجاوز النسبة المحددة. الجدول التالي يبين نسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة 2004-2023.

الجدول (3) نسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة 2004-2023 (مليون دينار)

السنوات	الايرادات العامة	الانفاق العام	الفائض او العجز	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الفائض والعجز الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	32,982,739	32,117,491	865,248	53,235,358	1.63
2005	40,502,890	26,375,175	14,127,715	73,533,599	19.21
2006	49,055,545	38,806,679	10,248,866	95,587,954	10.72
2007	54,599,451	39,031,232	15,568,219	111,455,813	13.97
2008	80,252,182	59,403,375	20,848,807	157,026,062	13.28
2009	55,209,353	52,567,025	2,642,328	130,643,200	2.02
2010	70,178,223	70,134,201	44,022	162,064,566	0.03
2011	108,807,392	78,757,666	30,049,726	217,327,107	13.83
2012	119,817,224	105,139,576	14,677,648	254,225,491	5.77
2013	113,840,076	119,127,556	-5,287,480	273,587,529	-1.93
2014	105,386,623	83,556,226	21,830,397	266,332,655	8.20

-5.27	194,680,972	- 10,267,266	82,813,611	72,546,345	2015
-10.27	196,924,142	- 20,216,646	75,055,865	54,839,219	2016
0.87	221,665,710	1,932,058	75,490,115	77,422,173	2017
9.56	268,918,874	25,696,645	80,873,189	106,569,834	2018
-1.51	276,157,868	-4,156,528	111,723,523	107,566,995	2019
-5.86	219,768,798	- 12,882,754	76,082,443	63,199,689	2020
2.07	301,152,818	6,231,805	102,849,659	109,081,464	2021
11.68	383,064,152	44,737,855	116,959,582	161,697,437	2022
-2.05	330,046,390	-6,754,370	142,435,636	135,681,266	2023
4.30	متوسط النسبة				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، للسنوات (2004-2023).

يلاحظ من الجدول (3) شهدت الموازنة العامة في العراق خلال الاعوام (2004-2012) نتيجة أن ما حصل من تغيير سياسي بعد الغزو الامريكي للعراق قد غير من واقع الموازنة بعد رفع العقوبات الاقتصادية اللبنانية على العراق والسماح له بتصدير نفطه إلى الخارج إذ وفر ذلك إيرادات مالية إضافية، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط وتزايد معدلات انتاج النفط (الدليمي وعبيد، 2014: 316). إذ بلغ الإيرادات العامة ارتفاعاً في عام 2004 (32,117,491) مليون دينار والفائض (865,248) مليون دينار وبمسار متصاعد للإيرادات لتبلغ (40,502,890) مليون دينار والفائض (14,127,715) مليون دينار لعام 2005، لكن في عام 2009 انخفضت إيرادات الموازنة العامة إلى (55,209,353) مليون دينار عراقي ويرجع سبب إلى انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية أدى إلى تراجع فائض في الموازنة العامة إلى (26,423,28) مليون دينار، أما في عام 2011 فقد ارتفع الفائض إلى (30,049,726) نتيجة تعافي في أسعار النفط وارتفاع برميل النفط في اسواق النفط العالمية وكذلك عودة الاستقرار الأمني والسياسي في البلدان (كاظم، 2016: 439). وتعرض العراق إلى عجز في موازنتها خلال عامي (2015 و 2016) وذلك بسبب تدني اوضاع الأمنية وزيادة الانفاق العسكري بشكل كبير وانخفاض في أسعار النفط في الاسواق العالمية. في حين سجلت الموازنة فائضاً خلال عامي (2017، 2018) نتيجة تحسين في اوضاع الأمنية واستقرار السياسي ودحر الجماعات المسلحة من المدن العراقية وتحريرها (صندوق النقد العربي، 2021: 131).

وفي عامي 2019 و 2020 مرة أخرى ظهرت العجز في الموازنة العامة والسبب يعود الى تفشي وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط باعتبار الممول الرئيسي للانفاق العام، في حين سجلت الموازنة فائضاً خلال عامي (2021،2022) نتيجة ارتفاع أسعار النفط في اسواق العالمية وعودة استقرار الأمن والسياسي والاقتصادي في العراق. وفي عام 2023 ظهرت العجز بمبلغ (6,754,370-). وكانت متوسط نسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق الى (4.30%) هذه النسبة تجاوزت عن النسبة الذي حدده في معاهدة ماستريخت الخاصة بالاتحاد الاوربي، مما يدل على عدم وجود انضباط مالي في العراق خلال مدة البحث.

4.3. قياس الانضباط المالي في العراق عن طريق مؤشر الدين العام:

من المفروض ان نسبة الدين العام في العراق ان تكون عند مستويات (35% - 45%) نظراً لكون الدين العام يضمن أثراً سلبياً على الاقتصاد خصوصاً إذا ما استعملت تلك الديون في الجانب الجاري. يوضح الجدول (4) نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004_2023) .

الجدول (4) نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023) مليون دينار

السنوات	الدين الداخلي	الدين الخارجي	اجمالي الدين العام	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نسبة اجمالي الدين العام الى ناتج المحلي الاجمالي %
2004	6,061,688	174,360,000	180,421,688	53,235,358	338.91
2005	6,593,960	113,240,803	119,834,763	73,533,599	162.97
2006	5,645,390	109,574,631	115,220,021	95,587,954	120.53
2007	5,193,705	92,870,000	98,063,705	111,455,813	87.98
2008	4,455,569	76,307,859	80,763,428	157,026,062	51.43
2009	8,434,049	75,346,708	83,780,757	130,643,200	64.13
2010	9,180,806	66,720,420	75,901,226	162,064,566	46.83
2011	7,446,859	71,682,390	79,129,249	217,327,107	36.41

29.04	254,225,491	73,832,715	67,285,196	6,547,519	2012
26.58	273,587,529	72,721,903	68,466,354	4,255,549	2013
28.68	266,332,655	76,386,621	66,866,602	9,520,019	2014
51.51	194,680,972	100,272,103	68,129,298	32,142,805	2015
60.07	196,924,142	118,286,979	70,924,728	47,362,251	2016
56.58	221,665,710	125,421,420	77,742,624	47,678,796	2017
53.17	268,918,874	142,986,752	101,163,834	41,822,918	2018
56.59	276,157,868	156,291,548	117,960,000	38,331,548	2019
65.00	219,768,798	142,855,000	78,608,441	64,246,559	2020
33.50	301,152,818	100,885,000	30,972,606	69,912,394	2021
24.84	383,064,152	95,143,437	25,647,700	69,495,737	2022
27.67	330,046,390	91,325,515	20,768,000	70,557,515	2023
71.12	متوسط النسبة				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، للسنوات (2004-2023).

- وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، سنوات مختلفة (2004_2023).

يلاحظ من الجدول (4) ان الدين الداخلي ترتفع سنة تلو الاخر حيث بلغ في عام 2004 (6,061,688) مليون دينار ويصل الى (70,557,515) في عام 2023 فهذا يدل على ان هنالك توجهاً نحو استعمال الدين الداخلي في تمويل عجز الموازنة العامة. ويرجع السبب في زيادة اعتماد البلدان على الدين الداخلي وخاصة بعد عام 2014 الى انخفاض أسعار النفط وكذلك الازمة الأمنية التي تعرضت لها العراق والتي أثرت على الاقتصاد العراقي بشكل عام والموازنة العامة بشكل خاص، اضافة الى ذلك الازمة الصحية التي تعرضت لها العالم اجمع حيث انتشر وباء كورونا قد تسبب في انخفاض أسعار النفط.

اما بالنسبة الدين الخارجي نلاحظ من جدول اعلاه ان حجم الدين الخارجي بلغت (174,360,000) مليون دينار في عام 2004، ثم انخفض بشكل تدريجي حتى عام 2010، ولكن خلال عام 2011 ازداد الدين الخارجي ليصل الى

(71,682,390) مليون دينار نتيجة الزيادة في حوالات الخزينة عند المصارف التجارية (فرج و عبداللطيف، 2018: 53) ، ثم عاود بالانخفاض خلال السنوات 2012-2014، وفي خلال الاعوام (2015-2019) ارتقت الدين الخارجي بسبب الازمة الأمنية والاقتصادية التي مربها العراق حيث كانت تتفق مبالغ كبيرة على الانفاق العسكري لغرض تحرير البلد من جماعات الارهابية، فضلاً عن قيام الحكومة بالتوسع في انفاقها من خلال زيادة عدد الموظفين في القطاع العام (عبيد و عبد، 2020: 306). اما في المدة 2020-2023 انخفض الدين الخارجي بشكل تدريجي ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع إنتاج وسعر النفط في الأسواق العالمية، مما زاد من إيرادات البلدان وأسهم في سداد جزء من الديون الخارجية (صالح، 2021: بدون صفحة). اضافة الى ذلك يُعزى إلى سلسلة من الإجراءات التنفيذية والقرارات المالية التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك إيقاف بعض عمليات الاقتراض غير المنتجة، وتنظيم وإدارة الديون، وإعادة هيكلة بعضها لتوجيهها نحو مشاريع استراتيجية.

كما يلاحظ من الجدول (4) ان نسبة اجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) الى الناتج المحلي الاجمالي كانت عند معدلات عالية فقد كانت في عام 2004 بنسبة 338.91% ثم انخفضت تدريجياً الى ان وصلت في عام 2013 الى نسبة 26.58% ثم عاود بالارتفاع في عام 2014 عند مستويات لا تقل عن 50%. ويلاحظ أيضاً خلال متوسط مدة البحث بلغت نسبة الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (71.12%) وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس المديونية الثقيلة التي يعاني منها العراق والتي تعتبر أحد مؤشرات التي تدل على عدم وجود الانضباط المالي في العراق.

4. تقدير أثر الانضباط المالي على الدين العام في العراق خلال المدة 2004-2023

من أجل قياس وتحليل أثر مؤشرات الانضباط المالي على الدين العام في العراق في الأجلين القصير والطويل، تم استعمال البيانات السنوية لمتغيرات البحث بالاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية من لدن البنك المركزي العراقي، ووزارة المالية العراقية*. وبما ان المدة الزمنية قصيرة نوعاً ما ولتجنب المشاكل القياسية (الارتباط الذاتي، عدم ثبت تجانس تباين) تم تحويل البيانات الى بيانات نصف سنوية (Semi-Annual) لغرض معرفة أثر مؤشرات الانضباط المالي على الدين العام في العراق.

1.4. توصيف النموذج القياسي:

اعتمد البحث على نموذج خطي يقيس أثر مؤشرات الانضباط المالي على الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2023)، فقد تم صياغة نموذج البحث وفقاً للعلاقة الدالية الآتية:

$$TPD = f(PS, PR, BD, PD) \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن:

* <https://www.cbi.iq/> & <https://mof.gov.iq/>

TPD : اجمالي الدين العام ، PS : الانفاق العام نسبة من الناتج المحلي الاجمالي. PR : الايراد العام نسبة من الناتج المحلي الاجمالي. BD : عجز الموازنة نسبة من الناتج المحلي الاجمالي. PD : الدين العام نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

وكان الشكل الرياضي للنموذج القياسي المطلوب تقديره قد أخذ الصيغة الآتية:

$$TPD = \beta_0 - \beta_1 Ps - \beta_2 Pr + \beta_3 Bd + \beta_4 Pd + U_T \dots \dots \dots (2)$$

وسوف يتم بأخذ عملية (Standardization) لجميع متغيرات البحث بغرض تلافي العلاقات غير الخطية المتوقعة بين المتغيرات. وكذلك استعمال هذا النوع من التحويل للمتغيرات يعمل على تحقيق نتائج ذات جودة توفيق عالية (Superior Fit)، نتيجة لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنةً بالأنواع الأخرى من التحويلات. إضافة الى ذلك معاملات الانحدار المقدرة ستتحوّل إلى مروّنات، إذ سيكون تفسيرها بشكل نسب مئوية.

2.4. اختيار النموذج الملائم:

يعتمد اختيار نموذج البحث على طبيعة المتغيرات المستعملة في البحث ودرجة تكاملها، وفي هذه البحث تم الاعتماد على انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model ، لأنه يعد من أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الاعوام الأخيرة، وتعود أسباب شيوع استعماله لمميزاته العديدة أهمها إنه يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأجلين القصير والطويل، أي إمكانية تقدير المعلومات في الأمد الطويل والقصير في آن واحد، وقدرته على التعامل مع المتغيرات بمدد إبطاء زمنية مختلفة. فضلاً عن تطبيق هذا الانموذج في حالة كون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها $I(0)$ ، أو من الرتبة $I(1)$ ، أو خليط بينهما، في حين لا يطبق في حالة كون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$ أو أعلى (Pesaran, et al., 2001: 291-293).

يمكن قياس أثر مؤشرات الانضباط المالي على الدين العام في العراق في الأجلين القصير والطويل بحسب انموذج (ARDL) وفق الصيغة الآتية:

$$\Delta TPD_t = C + \beta_1 Tpd_{t-1} + \beta_2 Ps_{t-1} + \beta_3 Pr_{t-1} + \beta_4 Bd_{t-1} + \beta_5 Pd_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta TPD_{t-i} + \sum_{i=1}^{q1} \lambda_{2i} \Delta Ps_{1t-i} + \sum_{i=1}^{q2} \lambda_{3i} \Delta Pr_{2t-i} + \sum_{i=1}^{q3} \lambda_{4i} \Delta Bd_{2t-i} + \sum_{i=1}^{q4} \lambda_{5i} \Delta Pd_{2t-i} + \mu_t \dots \dots \dots (3)$$

إذ أن:

(β_i): معلمات الأجل الطويل (λ_i): معلمات الأجل القصير (Δ): الفروق الأولى لقيم المتغير
(q): عدد الابطاء المثلى (U_t): حد الخطأ العشوائي.

3.4. نتائج اختبارات جذر الوحدة ديكي فوللر الموسع: Augmented Dickey -Fuller (ADF)

استعمل البحث اختباري ديكي فوللر الموسع Augmented Dickey -Fuller (ADF)، واختبار فيليبس بيرون Phillips–Perron (PP) لأنهما من أكثر الاختبارات دقة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية. يعرض الجدول (5) نتائج اختباري في ثلاث حالات هي حالة وجود حد ثابت فقط With Constant، وحد ثابت واتجاه زمني Constant & Trend، وحالة عدم وجود اتجاه زمني وعدم وجود حد ثابت Without Constant & Trend.

الجدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة حسب ADF و PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
	At Level					
		TPD	PS	PR	BD	PD
With Constant	t-Statistic	-2.8057	-7.3356	-2.9554	-3.2204	-12.2645
	Prob.	0.0762	0.0000	0.0576	0.0346	0.0000
		*	***	*	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9957	-13.1589	-2.3192	-4.2639	-10.6145
	Prob.	0.1585	0.0000	0.4050	0.0167	0.0000
		n0	***	n0	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5298	-1.1727	-1.7963	-2.7658	-6.2681
	Prob.	0.1153	0.2111	0.0695	0.0084	0.0000
		n0	n0	*	***	***
	At First Difference					

		d(TPD)	d(PS)	d(PR)	d(BD)	d(PD)
With Constant	t-Statistic	-4.1792	-17.2484	-5.5428	-8.5983	-10.0516
	Prob.	0.0052	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7294	-22.0844	-7.7887	-9.9472	-8.7670
	Prob.	0.0467	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000
		**	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4050	-17.1729	-4.7781	-7.8625	-10.4817
	Prob.	0.0002	0.0001	0.0001	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
	At Level					
		TPD	PS	PR	BD	PD
With Constant	t-Statistic	-1.5575	-7.2206	-2.6307	-1.4678	-12.8215
	Prob.	0.4827	0.0000	0.1044	0.5249	0.0000
		n0	***	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4965	-2.7190	-2.4936	-4.0360	-10.6145

	Prob.	0.7922	0.2435	0.3268	0.0269	0.0000
		n0	n0	n0	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4415	-0.6090	-1.2997	-1.5062	-7.8501
	Prob.	0.5088	0.4376	0.1720	0.1200	0.0000
		n0	n0	n0	n0	***
At First Difference						
		d(TPD)	d(PS)	d(PR)	d(BD)	d(PD)
With Constant	t-Statistic	-4.1792	-5.0865	-4.5899	-6.3779	-8.8601
	Prob.	0.0052	0.0011	0.0025	0.0001	0.0000
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7670	-4.8700	-5.0721	-6.1659	-7.9218
	Prob.	0.0437	0.0071	0.0044	0.0006	0.0000
		**	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4050	-5.2858	-4.4903	-6.5274	-9.2932
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0002	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviews 12

وأظهرت النتائج في الجدول أعلاه بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الانفاق العام نسبة من الناتج (PS)، وعجز الموازنة العامة نسبة من الناتج (BD)، والدين العام نسبة من الناتج (PD) مستقرة عند مستوياتها الأصلية $I(0)$ في كلا

الاختبارين، في حين ظهر وجود جذر الوحدة لمتغيري اجمالي الذي العام (TPD) والايراد العام نسبة من الناتج (PR)، مما يؤكد عدم تحقق صفة السكون، ومن ثم قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية. وتشير النتائج بعد اخذ الفرق الأول (I(1) للمتغيرات المذكورة واجراء اختبار جذر الوحدة إلى تحقق صفة السكون عند الفرق الأول لكل هذه المتغيرات. ويمكن القول أن اختبار (PP) له قدرة اختبارية أفضل وأدق من اختبار (ADF)، وخاصة عندما يكون حجم العينة صغيراً. إذا ظهر تضارب وعدم انسجام بين الاختبارين، فمن الافضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP) (Greene, 2003: 664).

4.4. اختبار العلاقة السببية بين مؤشرات الانضباط المالي واجمالي الدين العام وفق صيغة (Granger Causality Tests):

بعد الانتهاء من اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، أصبح من الممكن استعمال منهجية التكامل المشترك بحسب انموذج (ARDL) نظراً درجة استقرارية متغيرات البحث خليط بين المستوى والفرق الاول. قبل تقدير العلاقة بين متغيرات البحث حسب انموذج المذكور، يمكن تحديد معرفة العلاقة السببية (Causality Test) بين مؤشرات الانضباط المالي والدين العام. ويهدف اختبار هذه العلاقة إلى تحديد نوع العلاقة السببية بين متغيرات المستعملة في البحث. حيث المفهوم الرئيس لهذه الاختبار هو ان التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب تغير في متغير اخر (Luu 2019 :9). وقد كانت نتائج الاختبار كما في الجدول (6): (Duc Huynh,

الجدول (6) اختبار السببية لجرائر للعلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي واجمالي الدين العام في العراق

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2004S1 2023S2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PS does not Granger Cause TPD	38	5.55092	0.0084
TPD does not Granger Cause PS		2.79881	0.0754
PR does not Granger Cause TPD	38	3.68374	0.0360
TPD does not Granger Cause PR		0.73364	0.4878
BD does not Granger Cause TPD	38	0.13099	0.8777

TPD does not Granger Cause BD		5.18672	0.0110
PD does not Granger Cause TPD	38	8.94211	0.0008
TPD does not Granger Cause PD		2.14358	0.1333

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviews 12

يلاحظ من الجدول (6) توجد علاقة سببية بين إجمالي الدين العام (TPD) والانفاق العام نسبة من الناتج المحلي (PS) وهي علاقة ذات اتجاه واحد وليس العكس، أي أن العلاقة تتجه من والانفاق العام نسبة من الناتج إلى إجمالي الدين العام في العراق، يمكن تفسير ذلك إلى أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد في موازنته العامة على إيرادات متأتية من الخارج، الأمر الذي تواجهه إلى أخطر المشاكل الاقتصادية وهو غياب القدرة على إدراك حقيقة أوضاعها المالية ومقتضيات تعديلها بالاتجاه الصحيح؛ ولأنها تقوم العراق نحو التوسع في الإنفاق لتأثيرها بفوائض المالية التي يوفرها الريع النفطي متناسية أو متجاهلة حالة التذبذب التي تصيب مواردها المالية بين الحينة والأخرى؛ بسبب تراجع أسعار النفط العالمية، ومن ثم قد تسبب على زيادة إجمالي الدين العام في العراق.

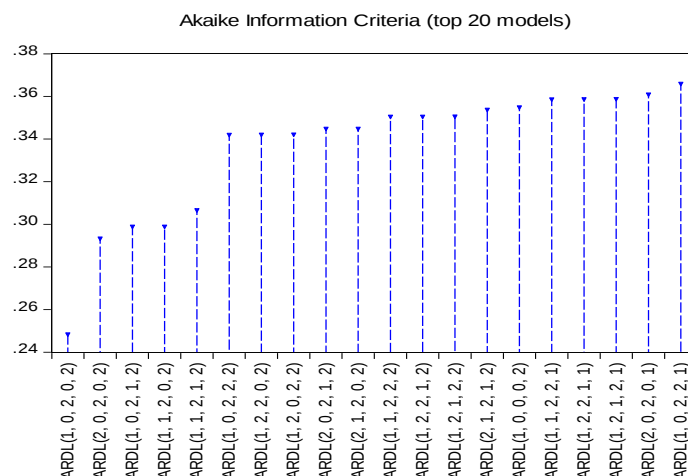
وكذلك توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين متغيري إجمالي الدين العام (TPD) والإيراد العام نسبة من الناتج (PR)، العلاقة تتجه من الإيراد العام نسبة من الناتج إلى إجمالي الدين العام. أي بمعنى زيادة نسبة الإيرادات من الناتج يؤدي إلى زيادة إجمالي الدين العام فهذا يعود إلى زيادة نسبة الدين العام من الناتج يؤدي إلى زيادة أعباء الفوائد، مما يجعل الحكومة تحتاج إلى مزيد من الاقتراض لسد العجز وخدمة الدين.

توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إجمالي الدين العام (TPD) وعجز الموازنة العامة نسبة من الناتج (BD)، في هذه الحالة العلاقة تتجه من إجمالي الدين العام إلى وعجز الموازنة العامة نسبة من الناتج، أي إن ارتفاع إجمالي الدين العام يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة. فهذا يعود إلى اختلال في هيكلية الإيرادات والنفقات العامة، إضافة إلى ذلك تعد الدين الداخلي المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، ومن ثم فإن إجمالي الدين العام سيسبب في زيادة عجز الموازنة العامة في العراق.

توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين إجمالي الدين العام (TPD) ونسبة الدين من إجمالي الناتج (PD)، والعلاقة تتجه من نسبة الدين من إجمالي الناتج إلى إجمالي الدين العام، فهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية وطبيعة الاقتصادات الريعانية أي ارتفاع نسبة الدين من إجمالي الناتج قد تسبب إلى ارتفاع إجمالي الدين العام.

5.4. تقدير نموذج (ARDL):

يستلزم التقدير الأولي لأنموذج (ARDL) تحديد الرتبة المثلى له. الشكل (1) الذي يوضح رتبة العلاقة بين متغيرات النموذج التي تمثل أدنى مستوى وفقاً لاختبار (AIC). من ثم المعادلة الأمثل من بين 20 نموذج هو نموذج الذي يحمل رتبة (2, 0, 2, 0, 1) والتي تحمل أدنى مستوى.



الشكل (1) اختيار النموذج الأمثل

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يوضح الجدول (7) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL)، تبين النتائج ان معامل التحديد بلغ (93%)، بمعنى أن الانضباط المالي تفسر ما نسبته (93%) من التغيرات التي تحدث في الدين العام، وان النسبة المتبقية تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن الانموذج. وتشير قيمة (F-statistic) والبالغة (44.39939) الى معنوية الانموذج المستعمل في تقدير معلمات الاجلين القصير والطويل.

الجدول (7) نتائج تقدير انموذج (ARDL)

Dependent Variable: TPD				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2005S1 2023S2				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TPD(-1)	0.700529	0.094891	7.382476	0.0000
PS	1.934264	0.853479	2.266328	0.0314
PR	2.460710	1.085675	2.266525	0.0313

PR(-1)	0.036201	0.119433	0.303107	0.7640
PR(-2)	- 0.300172	0.124675	-2.407623	0.0229
BD	2.300244	1.015004	2.266240	0.0314
PD	1.840441	0.296134	6.214897	0.0000
PD(-1)	- 0.613920	0.152380	-4.028864	0.0004
PD(-2)	- 0.363740	0.151655	-2.398468	0.0234
C	0.270063	0.083782	3.223397	0.0032
R-squared	0.934517	Mean dependent var		- 0.12705 6
Adjusted R-squared	0.913469	S.D. dependent var		0.83392 8
S.E. of regression	0.245309	Akaike info criterion		0.24833 7
Sum squared resid	1.684941	Schwarz criterion		0.67928 1
Log likelihood	5.281597	Hannan-Quinn criter.		0.40166 3
F-statistic	44.39939	Durbin-Watson stat		1.84414 0
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 12

6.4. اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك:

الخطوة التالية في تحليل نموذج ARDL هي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، لذلك سوف يتم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) الذي اقترحه (Pessaran., et al.) للتأكد من وجود، أو عدم وجود التكامل المشترك بين متغيرات البحث. الجدول (8) يعرض نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك إذ تبين القيمة المحسوبة لاختبار (F) والبالغة (6.092814) هي أكبر من قيمة الحدود العليا الجدولية (I(1) ، والحدود الدنيا I(0) لقيم إحصائية (F-stat) وفقاً لحجم العينة، ودرجة الحرية، ومستوى المعنوية، مما يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات البحث.

الجدول (8) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.592256	4
I(0)	I(1)	Significanse
2.2	3.09	10%
2.56	3.49	5%
2.88	3.87	2.5%
3.29	4.37	1%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 12

7.4. تقدير معلمات الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بحسب اختبار الحدود، ينبغي الحصول على المقدرات طويلة وقصيرة الأجل لمعاملات النموذج المقدر، ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM). إذ يلاحظ من الجدول (9) وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وهو ما يؤكد معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)^*$ لهذا النموذج والبالغ (-0.299471)، وان القيمة الاحتمالية المصاحبة له (Prob = 0.0449)، الأمر الذي يعني تحقيق الشرطين الأساسيين في هذا المعامل، وهما قيمته السالبة ومعنويته الإحصائية (Alam, 2012: 377)، مما يعني ان (0.29) من اخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل.

الجدول (9) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)

Short Run Coefficients & Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(PS)	1.934264	0.853479	2.266328	0.0314
D(PR)	2.460710	1.085675	2.266525	0.0313
D(BD)	2.300244	1.015004	2.266240	0.0314
D(PD)	1.840441	0.237203	7.758937	0.0000
CointEq(-1)*	-0.299471	0.069005	-4.339861	0.0002
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
PS	0.440867	0.145071	3.038979	0.0103
PR	0.014335	0.096667	0.148292	0.8831
BD	0.053740	0.059478	0.903532	0.3734
PD	0.285585	0.139249	2.050884	0.0491
C	0.145605	0.069565	2.093067	0.0449

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 12

-تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية معنوية بين اجمالي الدين العام والانفاق العام نسبة من الناتج في الأجلين القصير والطويل. مما يعني أن زيادة الانفاق العام نسبة من الناتج بنسبة 1% في الاجل القصير سيؤدي إلى زيادة اجمالي الدين العام بنسبة (1.934264). وزيادة الانفاق العام نسبة من الناتج بنسبة 1% في الاجل الطويل يؤدي إلى زيادة اجمالي الدين العام بنسبة (0.440867). مما يعني ذلك أن الحكومة تزيد من تمويل المشاريع والخدمات العامة وتعويزات الموظفين. ولم يكن هناك تمويل كافٍ من الإيرادات العامة، فلذلك تلجأ الحكومة إلى الاقتراض، مما يزيد من الدين العام.

-توجد علاقة طردية معنوية بين اجمالي الدين العام والإيراد العام نسبة من الناتج في الأجل القصير، في حين وجود علاقة طردية غير معنوية بين المتغيرين في الأجل الطويل، فهذا يعني ترتفع الإيرادات العامة نتيجة لزيادة الضرائب أو العوائد

النفطية في العراق، ولكن لم يتم توجيهها بشكل فعال لسداد الديون، فقد تستمر الحكومة في الاستدانة لتمويل خطط التنمية أو تعويض العجز المالي. على الرغم من أن زيادة الإيرادات العامة تعدّ مؤشراً إيجابياً، فإنها قد لا تكون كافية لتغطية النفقات المتزايدة، مما يؤدي إلى استمرار الحاجة للاقتراض.

-تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية معنوية بين اجمالي الدين العام وعجز الموازنة العامة نسبة من الناتج في الأجل القصير، وهذا يعني ان زيادة عجز الموازنة العامة نسبة من الناتج بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة اجمالي الدين العام بنسبة (2.300244)، وهي نسبة مرتفعة جداً فهذا يعود الى أن الحكومة العراقية تتفق أكثر مما تكسب مما يضطرها إلى سد هذه الفجوة من خلال الاقتراض لاسيما الداخلية، ومن ثم يرتفع الدين العام. في حين في الاجل الطويل يوجد علاقة طردية غير معنوية احصائياً بين المتغيرين.

- كما ظهرت وجود علاقة طردية معنوية بين الدين العام نسبة من الناتج واجمالي الدين العام في الأجلين القصير والطويل، مما يعني ان زيادة الدين العام نسبة من الناتج بنسبة 1% في الأجل القصير يؤدي إلى زيادة اجمالي الدين العام بنسبة (1.840441). وفي الاجل الطويل يزداد بنسبة (0.285585). ويمكن تفسير ذلك النتيجة عندما يرتفع الدين العام نسبة من الناتج، فإن الحكومة تحتاج إلى اقتراض المزيد لسداد الديون السابقة (خدمة الدين)، مما يؤدي إلى تراكم الدين العام. اضافة الى ذلك، ضعف التنويع الاقتصادي في العراق يجعل الاقتصاد معتمداً بشكل كبير على النفط، وعند انخفاض العائدات النفطية، تعتمد الحكومة بشكل متزايد على الاقتراض لسد العجز المالي.

8.4. الاختبارات التشخيصية للنموذج: (Diagnostic Test)

للتأكد من جودة النموذج المستعمل وخلوه من المشاكل القياسية يستلزم اجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج، وذلك من خلال الاختبارات الاتية (ادريس، 2018: 93).

1.8.4. اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM test : كشفت نتائج الاختبار على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتنبقيات العشوائية من خلال القيمة الاحصائية لاختبار (f) المحسوبة بلغت (1.230674) عند مستوى احتمال (0.3676)، وهي أكبر من (5%) وبلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية مربع كاي (0.0514)، وعليه تقبل فرضية العدم التي تنص بخلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (10) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.23067 4	Prob. F(2,5)	0.367 6
Obs*R-squared	5.93783	Prob. Chi-Square(2)	0.051

	5		4
--	---	--	---

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 12

2.8.4. اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس Heteroskedasticity : تشير النتائج في الجدول (11) إلى خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين بالاستناد إلى القيمة الإحصائية لاختبار (f) المحسوبة بلغت (0.112626) وهي أكبر من (5%)، مما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، وهذا يعزز مقبولية نتائج النموذج.

الجدول (11) نتائج اختبار Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.11262	Prob. F(3,32)	0.741
	6		8
Obs*R-squared	0.12669	Prob. Chi-Square(3)	0.721
	2		9

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 12

3.8.4. اختبار التوزيع الطبيعي Histogram Normality test : يوضح من الجدول (12) أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الانموذج المقدر فقد بلغت قيمة اختبار (JB) (1.332491) بقيمة احتمالية (0.5136) مما يعني امكانية قبول فرضية عدم التنص بأن الأخطاء العشوائية تتوزع وزيعاً طبيعياً.

الجدول (12) نتائج اختبار Histogram-normality test

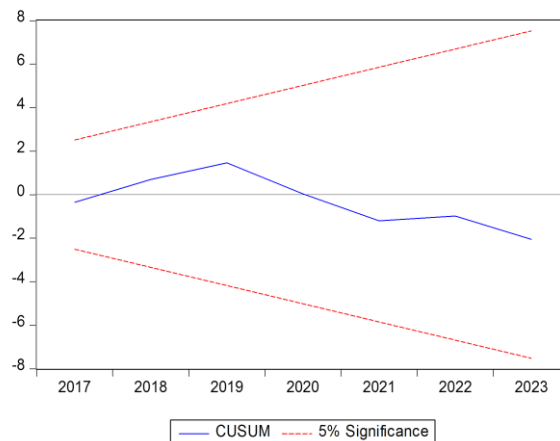
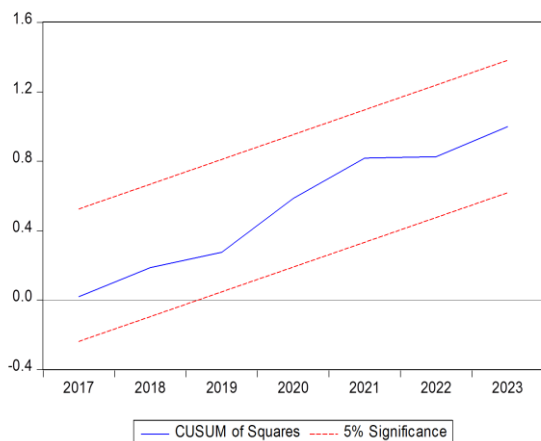
Histogram Normality test	Jarque-Bera Value	Propability
Jarque-Bera	1.332491	0.5136

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 12

9.4. اختبار استقرارية الهيكل للنموذج Stability test:

لغرض التأكد من خلو البيانات المستعملة في هذا البحث من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ومدى استقرار وانسجام معلمات طويلة الأمد مع قصيرة الأمد، لابد من استعمال أحد الاختبارات المناسبة. وقد تم استعمال اختبارين هما المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) the cumulative sum of the recursive residuals، واختبار مجموع

التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) the cumulative sum of recursive residuals squared، ووفقاً لهذين الاختبارين، إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، تقبل فرضية العدم بأن جميع المعلمات هي مستقرة.



الشكل (2) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) الشكل (3) المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

نتائج الاختبارين موضحة في الشكلين (2) و(3). اللذين يكشفان بشكل واضح كل من المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)، وهما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى)، مما يدل على الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير. وكذلك هذه الاختبارات الإحصائية تثبت استقرارية المعلمات الطويلة والقصيرة الأمد للنموذج ARDL المستعمل في هذه البحث.

5. الاستنتاجات والتوصيات

1.5.1. الاستنتاجات:

1- اظهرت نتائج الجانب التحليلي الى عدم وجود انضباط مالي في العراق حسب جميع المؤشرات المستعملة في البحث. هذه النتيجة لا تتفق مع فرضية البحث.

2- اشارت نتائج اختبارات جذر الوحدة هناك بعض المتغيرات مستقر عند المستوى والبعض الآخر عند الفرق الاول. لذلك تم استعمال نموذج ARDL، نظراً لتطبيق هذا الانموذج في حالة كون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها $I(0)$ ، أو من الرتبة $I(1)$ ، او خليط بينهما.

3- أثبتت نتائج تقدير النموذج القياسي الى وجود علاقة طردية معنوية احصائياً بين اجمالي الدين العام ومؤشرات الانضباط المالي في الاجلين القصير والطويل، مما يعني زيادة نسبة كل من (الانفاق العام والايرادات العام وعجز الموازنة والدين العام) من الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة اجمالي الدين العام في العراق. فهذه النتيجة اكدت على ان عدم وجود انضباط مالي ولها أثر سلبي على اجمالي الدين العام.

4- تبين من نتائج اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (اجمالي الدين العام) ومؤشرات الانضباط المالي في العراق، أي وجود تكامل مشترك بينهما.

2.5.التوصيات:

- 1- وضع استراتيجية مستدامة لإدارة الدين العام تبني سياسات مالية تضمن عدم تجاوز الدين العام لمستويات خطيرة، والاعتماد على إعادة جدولة الديون بتكاليف أقل وفترات سداد أطول.
- 2- تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال تقليص الإنفاق غير المنتج وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية، التعليم، والصحة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- 3- تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية من خلال تطوير قطاعات مثل: الصناعة، الزراعة، والسياحة، وتوسيع القاعدة الضريبية دون إثقال كاهل المواطنين.
- 4- تعزيز الشفافية والحوكمة المالية ووضع آليات رقابة فعالة على القروض العامة والمشاريع الممولة بالدين لضمان توجيهها نحو استثمارات منتجة تزيد العوائد الاقتصادية.

6. المصادر

- ادريس، عبد الخالق احمد. (2018). *محددات الفقر في السودان باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL (2014-1990)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- البنك المركزي العراقي. (2013). *المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي*.
- الدليمي، فريد، وعبيد، باسم. (2014). *تحليل أثر السياسة المالية في العراقي الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة 2003-2010. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 30(75)، جامعة بغداد.*
- السعيد، ناجي رديس عبد. (2018). *الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003-2014). مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، (21).*
- الكبيسي، عبدالرحمن عبيد جمعة، وشيب، عبدالرزاق ابراهيم. (2021). *الاسباب الاقتصادية والاجتماعية للاختلال الهيكلي للموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2018). مجلة اقتصاديات الاعمال، 2 (خاص).*
- جودة، نضال شاكر جودة، وصالح، أسراء سعيد صالح. (2020). *قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، 12(35)، 15-32.*
- حسان، بن موسى، ومراد جبارة. (2022). *فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر-بحث تحليلية قياسية للفترة 2000/2020. أبحاث اقتصادية معاصرة، 5(1)، 208-227.*

- شلال، عمار عبدالهادي.(2019). أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية- العراق حالة بحث لمدة(2006-2017). *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية*، 12 (28).
- صالح، ابراهيم.(2021). انخفاض الدين الخارجي في العراق. الرابط عالي الموقع (<https://www.aa.com.tr/ar>):
- صندوق النقد العربي. (2021)، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي. الامارات العربية المتحدة.
- عايب، وليد عبدالحميد.(2010). *الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة الانفاق الحكومي*، مكتب حسين العصرية، بيروت. لبنان.
- عبداللطيف، عماد محمد علي. (2012). الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية). *مجلة مركز المنتصرية للدراسات العربية والبلدانية*، (39).
- عبيد، مهند خليفة، وعبد، طيبة عباس. (2022). تأثير مؤشرات الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في العراق: بحث قياسية باستعمال انموذج ARDL للمدة (2004-2020). *مجلة كلية المعارف الجامعة*، 33(4)، 296-324.
- عبيد، مهند خليفة، عبد، طيبة عباس.(2020). تأثير مؤشرات الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في العراق -بحث قياسية باستعمال انموذج ARDL للمدة 2004-2020. *مجلة كلية المعارف الجامعة*. 4(33). 296-324.
- عماد محمد علي، ومحمد، شهاب احمد. (2018). القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016). *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والبلدانية*، 14 (62)، 1-26.
- فرج، حسين مهجر ، عبداللطيف، عماد محمد علي.(2018). دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2016. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*. 59. 32-81.
- فرج، حسين مهجر فرج، وعلي، عماد محمد. (2019). دور سياسي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016). *مجلة الادارة الاقتصاد، العدد*(42).
- فيصل، غازي فيصل، وشيب، عبدالرزاق ابراهيم، وبتال، احمد حسين.(2023). تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي بحث تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020. *مجلة الريادة للمال والاعمال*. 4(1). 146-159.
- كاظم، حمد صالح حسن. (2016). تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة 1990-2013. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية*، 94 (22)، جامعة بغداد.
- محمد، شيماء فاضل ، وفرحان، أسراء عبد. (2018). قياس أثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستعمال نموذج ARDL. *Journal of Wasit for Human*، 14 (41).
- محمد، شيماء فاضل و عزيز، خليل اسماعيل، 2019، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة(2003-2017) باستعمال VAR، *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة*. 15 (47).

- Alam, S. (2012). A reassessment of Pakistan's aggregate import demand function: An application of ardl approach. *The Journal of Developing Areas*. 371-388.
- Alesina, A., & Perotti, R. (1995). Fiscal expansions and adjustments in OECD countries. *Economic policy*, 10(21), 205-248.
- Barro, R. J. (1990). Government spending in a simple model of endogeneous growth. *Journal of political economy*, 98(5, Part 2), S103-S125.
- Blanchard, O., & Perotti, R. (2002). An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output. *the Quarterly Journal of economics*, 117(4), 1329-1368.
- Greene. W.H. (2003). *Econometric Analysis* (5th ed). Prentice. Hall New Jersey, USA.
- Luu Duc Huynh, T. (2019). Spillover risks on cryptocurrency markets: A look from VAR-SVAR granger causality and student's copulas. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(2), 52.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 16(3), 289-326.
- Piątkowski, P. (2014). Public Debt as a Problem of the European Union. *Oeconomia Copernicana*, 5(2), 21-34.
- Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2010). Growth in a Time of Debt. *American economic review*, 100(2), 573-578.
- Tanzi, V., & Zee, H. H. (2000). Tax policy for emerging markets: developing countries. *National tax journal*, 53(2), 299-322.